برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، ١٩-٢٢/١٠/١٩٩٨

مسائل المالية والميزانية

البند ٤ (أ)، و(ج) من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية

يسر المديرة التنفيذية أن تقدم في ما يلي تقرير **اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة** لشؤون الإدارة والميزانية عن مسائل المالية والميزانية **لبرنامج الأغذية العالمي**.

يشمل التقرير ما يلي:

- البند ٤ (أ) من جدول الأعمال: الحسابات المراجعة (١٩٩٦-١٩٩٧)، التقرير المالي والكشوف المالية؛
- البند ٤ (ج) من جدول الأعمال: تقرير أداء الميزانية، ١٩٩٦-١٩٩٧.

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/98/4-A/2 WFP/EB.3/98/4-C/2
2 October 1998
ORIGINAL: ENGLISH

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

المرجع: AC/ 1364

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١٩٩٨/٩/١٨

عزيزتي السيدة/ كاثرين بيرتيني،

أبعث إليكم طيا نسخة من تقرير **اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية** عن أداء ميزانية **برنامج الأغذية العالمي** للفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧، وكشوف الحسابات المراجعة للفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧. وسوف أكون شاكرا لو تفضلتم بترتيب نسخ التقرير المرفق وعرضه على **المجلس التنفيذي للبرنامج** في دورته المقبلة بوصفه وثيقة كاملة ومستقلة. وأرجو أن تزود **اللجنة الاستشارية** بنسخة مطبوعة (بجميع اللغات) من هذه الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة. ولكم مني جزيل الشكر.

المخلص

C.S.M. Mselle

رئيس اللجنة

السيدة/ كاثرين بيرتيني

المديرة التنفيذية **لبرنامج الأغذية العالمي**

Via Cesare Giulio Viola, 68-70

Parco dé Medici - 00148 Rome

Italy

برنامج الأغذية العالمي

مسائل المالية والميزانية

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١- درست **اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية** تقرير **برنامج الأغذية العالمي** عن أداء الميزانية خلال الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ (الوثيقة WFP/EB.3/98/4-C)، والحسابات المراجعة للفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧، والتقرير والكشوف المالية (الوثيقة WFP/EB/3/98/4-A). كما التقت خلال دراستها لهذه التقارير، بنائب المدير التنفيذي وبغيره من المسؤولين الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية.

تقرير عن أداء الميزانية، للفترة المالية ١٩٩٦ - ١٩٩٧

٢- أعربت **اللجنة الاستشارية** عن ارتياحها لتقديم التقرير في شكله الجديد، الذي راعى تعليقات وتوصيات **اللجنة الاستشارية، والمجلس التنفيذي للبرنامج، واللجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة**. ويتضمن الشكل الجديد المعدل مزيدا من المعلومات المحددة والمفصلة عن أداء **البرنامج** خلال الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧، مما يسمح بتحليل أفضل للموارد المتاحة، ولمستوى العمليات والمصروفات، ولميزانية **البرنامج** لدعم البرامج والإدارة.

٣- وكما هو موضح في الجدولين ١ و٢ (الوثيقة WFP/EB/3/98/4-C)، جرى خفض مستوى الموارد المتنبأ بها في ميزانية الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ من ٦٠٠ ٥ طن إلى ٠١٣ ٥ طنا، علما بأن المتاح بالفعل، على ضوء المساهمات التي تم تأكيدها للفترة المالية، هو ٠٠٣ ٥ أطنان. ويعنى ذلك، خفض القيمة المقدرة لهذه الموارد من ٠٦٥,٥ ٣ مليون دولار، كما كان مقررا في الميزانية الأصلية، إلى ٧٤٠,٢ ٢ مليون، بينما تبلغ قيمة المتوافر بالفعل ٥٢٧ ٢ مليون دولار في شكل مساهمات لمختلف فئات البرنامج.

٤- وفيما يتعلق بمستوى عمليات **برنامج الأغذية العالمي**، لاحظت **اللجنة** أنه، وفقا لما جاء في الفقرة ١٢ والجدول ٣ من نفس الوثيقة، بلغ المجموع الكلي للموارد المتاحة التي تعهدت الجهات المانحة بتقديمها على أجل خلال الفترة المالية ١٩٩٦- ١٩٩٧، نحو ١٢٧ ٥ طنا، وبالإضافة إلى ذلك، كان المجموع الكلي للسلع المسلمة، وفقا لما جاء في الفقرة ١٤، ٩١٦ ٤ طنا.

٥- بالإضافة إلى ما سبق، يتضح من الفقرة ١٨ من التقرير، أن إجمالي المصروفات خلال الفترة المالية، بلغ ٣٧٧,٨ ٢ مليون دولار، في حين أن إجمالي الدخل كان ٦٠٠,٨ ٢ مليون دولار. وطبقا للتوضيحات الإضافية المقدمة إلى **اللجنة**، يتضح أن ٩٠,٥ في المائة من إجمالي المصروفات خصص للسلع وللمصروفات المباشرة ذات الصلة، في حين

أن ٩,٥ في المائة من إجمالي المصروفات خصصت لميزانية دعم البرنامج والإدارة. وأعيد تقييم الرقم الأخير الذي كان قد اعتمد أصلا على أساس ٢٢٨,٩ مليون دولار للفترة المالية ١٩٩٦ – ١٩٩٧، استنادا إلى تصور يقضي بأن الكميات المسلمة ستصل إلى ٦٠٠ ٥ طن، وتخفيضه إلى ٢٢٣,٩ مليون دولار، مع مراعاة سعر الصرف الذي تحدده **منظمة الأغذية والزراعة**، ثم تخفيضه بعد ذلك إلى ٢٢٦,٤ مليون دولار استنادا إلى التقدير المعدل لمستوى العمليات تبعا لحجم الكميات المسلمة ومقدارها ٠١٣ ٥ طنا – وفقا لما جاء في الفقرة ٣٨ من تقرير الأداء. علما بأن المتوافر الفعلي كان يقدر بمبلغ ٢٢٦,٢ مليون دولار.

٦- أشارت **اللجنة** إلى مدى فائدة المعلومات المقتضبة الواردة في مختلف الرسوم البيانية والكشوف المرفقة، إلا أنها أوصت ببذل مزيد من الجهد للقيام، كلما أمكن ذلك، بتقديم الأرقام بالمقارنة إلى الأرقام المقابلة في الفترة المالية السابقة. علاوة على ذلك، كان من رأي **اللجنة** أنه في الإمكان تحسين الوثيقة أكثر ل وتم التدقيق في المعلومات الإحصائية المقارنة التي تضمنتها لتعكس بصورة أدق أداء **البرنامج** فيما يتصل بالأحجام الموردة، وبالمصروفات خلال الفترة موضوع الاستعراض. كما رؤى أنه من الضروري القيام بمحاولة لتوضيح موجز الأنشطة التنفيذية المقسمة تبعا لكل نشاط من أنشطة **البرنامج**، كما ه وارد في الصفحتين ٢٦ و٢٧ من الوثيقة، مع بيان حجم السلع المسلمة وقيمتها، كل على حدة، والمصروفات النقدية، بما في ذلك السلع المستبدلة نقدا.

٧- ووفقا لما جاء في الفقرتين ٩ و١٠ من تقرير الأداء، أظهرت الموارد النقدية أن الاحتياطيات وأرصدة الصندوق ارتفعت من ٢٩٤ مليون دولار إلى ٥١٨ مليون دولار حتى ١٩٩٧/١٢/٣١. وبعد "خصم أرصدة صناديق الأمانة والحساب العام، كان المبلغ المخصص للمشروعات والعمليات، في نهاية عام ١٩٩٧، هو ٣٣٤,٤ مليون دولار بالمقارنة إلى الرصيد في نهاية عام ١٩٩٥، والذي كان يقدر بمبلغ ١٥٨,٨ مليون دولار". ولاحظت **اللجنة** أن من بين العوامل التي ساعدت على تضخم أرصدة الصندوق، أن السلع المقدمة كمساهمات لم تكن تتفق بالضرورة مع الاحتياجات التشغيلية، وأن القدرة على التخزين لم تسمح باستيعاب الكميات الكبيرة من السلع المقدمة، وأن التركيز الإستراتيجي تحول ناحية أقل البلدان نموا بدلا من الجهات المستفيدة الأخرى التي تعتبر مستعدة أكثر لاستيعاب أحجام أكبر من الموارد، الأمر الذي أدى إلى تعطيل الإنفاق وإلى التباطؤ، أكثر مما كان متوقعا، في طلب توريد السلع. ورأت **اللجنة** أيضا أنه يتعين على **البرنامج** معالجة هذه القضية من أجل زيادة فعّالية عمليات **البرنامج**.

الحسابات المراجعة للفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ ، والتقارير والكشوف المالية

٨- هنّأت **اللجنة الاستشارية** المديرة التنفيذية على الوثيقة الموحدة (WFP/EB.3/98/4-A)، التي لم تتضمن الكشوف المالية، وتقرير المراجع الخارجي وآرائه فحسب، وإنما أيضا بيانها الذي قدم العديد من التفاصيل والإيضاحات، بالإضافة إلى تفصيل الأعمال والأنشطة التي تمت استجابة لتعليقات وتوصيات المراجع الخارجي سواء للفترة المالية ١٩٩٤ – ١٩٩٥ أو ١٩٩٨ – ١٩٩٧. وأشارت **اللجنة** إلى أن الشكل الجديد للكشوف المالية يقدم على نحو أو في البيانات المحاسبية والمالية المتعلقة بكل فئة من فئات البرامج التي يجرى تمويلها.

٩- لاحظت **اللجنة** أن المديرة التنفيذية وافقت على غالبية توصيات المراجع الخارجي المتصلة بمراجعة الفترة المالية ١٩٩٦ – ١٩٩٧، وأن الإجراءات اللازمة اتخذت في الإطار الزمني المقرر لاستكمالها، كما جاء في القسم الخامس من

الوثيقة. وأوصت **اللجنة** بأن تولى المديرة التنفيذية عناية خاصة للتوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات للفترة المالية ١٩٩٤ – ١٩٩٥، التي لم تنفذ بعد بالكامل، كما أشار المراجع الخارجي إلى ذلك مجددا.

١٠- لاحظت **اللجنة** أن المديرة التنفيذية استثنت من ذلك مسألتين تتصلان بأعمال مراجعة الفترة المالية ١٩٩٦ – ١٩٩٧. الأولي ترتبط بحسابات نظام التأمين الذاتي في **البرنامج**. وقد جاءت ملاحظات المراجع الخارجي في الفقرات ٦٧ – ٦٩ من تقريره، وملاحظات المديرة التنفيذية في الفقرات ٢٩ – ٣٠ من بيانها. واستذكرت **اللجنة** أن نظام التأمين الذاتي أنشئ في عام ١٩٩٤، كنشاط يتدعم ذاتيا، بهدف تحقيق أكبر قدر من الوفورات والفعالية **للبرنامج**. وقد أجازته **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها**، حين صادقت على المبادرات التشغيلية المحددة في وثيقة الميزانية للفترة ١٩٩٤–١٩٩٥. وفي حسابات الفترة المالية ١٩٩٤–١٩٩٥، أوضحت الميزانية الرصيد الخاص بحساب التأمين الذاتي، بوصفه احتياطي للخسائر التي قد تحدث مستقبلا.

١١- وكما أضافت المديرة التنفيذية في الفقرة ٢٩ من بيانها: "وكذلك لتحسين شفافية الكشوف المالية **للبرنامج**، وقد أعيد تصنيف نشاط التأمين الذاتي في إطار المادة ٧–٣ من اللائحة المالية (التي استعيض عنها اعتبارا من ١٩٩٨/١/١ بالمادة الخامسة–١ من النظام المالي) بوصفها حسابا خاصا في الحساب العام، "وبالتالي، فإن قسط التأمين الذي يقيّد على المشروعات يضاف إلى الحساب العام، أما مشكلة الازدواجية المحاسبية فتعالج بواسطة حواشي أسفل الصفحة في الكشوف المالية. وبالتالي يمكن معالجة تحفظ المراجع الخارجي بشأن اعتبار أنشطة التأمين الذاتي كحساب خاص، عن طريق توصيته الواردة في الفقرة ٦٩ من "أن إنشاء هذا الحساب وأن المبادئ التي يمكنه العمل على أساسها، أجازها **المجلس التنفيذي** رسميا". وأشارت **اللجنة** إلى أن المديرة التنفيذية تطلب أن يجيز **المجلس التنفيذي** هذا المنهج المحاسبي لأنشطة التأمين الذاتي باعتباره حسابا خاصا. وتوصى **اللجنة الاستشارية** بذلك.

١٢- أما المسألة الثانية التي استثنتها المديرة التنفيذية فتتعلق ببرنامج تحسين الإدارة المالية. وقد جاءت ملاحظات المراجع الخارجي في الفقرات ٨٩ – ٩٦ من تقريره، أما ملاحظات المديرة التنفيذية فوردت في الفقرات ٣٢ – ٣٩ من بيانها. واستند المراجع الخارجي في تقريره إلى استعراض خارجي ومراجعة حسابية أجراها مكتب المراجع الداخلي في عام ١٩٩٧. وتناولت ملاحظاته القضايا المرتبطة بعدم مراعاة الإجراءات القانونية والمحاسبية بحذافيرها، والعجز في التمويل، والمواعيد غير الواقعية المحددة للإنجاز.

١٣- وفيما يتعلق ببرنامج تحسين الإدارة المالية، استذكرت **اللجنة الاستشارية** أن تكلفته الأصلية كانت تقدر بمبلغ ١٨ مليون دولار، رفعت فيما بعد إلى ٣١,٥ مليون دولار، كما أشارت إلى ذلك اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها (الوثيقة WFP/EB.3/97/4-A/Add.2) بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٦. كما لاحظت اللجنة أيضا، من المعلومات التي اتضحت خلال تبادل وجهات النظر، أن التكلفة الشاملة المقدرة تبلغ حاليا ٣٧ مليون دولار، وأن المساهمات المقدمة حتى الآن فتبلغ ١٣,٣ مليون دولار مقدمة من جهات مانحة و٦,٢ مليون دولار من موارد **البرنامج**، مما أسفر عن عجز مقداره ١٧,٥ مليون دولار.

١٤- إلا أنه تم توجيه أنظار **اللجنة** إلى أن المديرة التنفيذية قامت، بعد الانتهاء من أعمال المراجعة الخارجية، بمعالجة غالبية المشكلات والمخاطر ذات الصلة؛ وتم إنشاء حساب خاص لبرنامج تحسين الإدارة المالية، مع إعطاء التعليمات اللازمة لرصد المصروفات بكل دقة، وإعادة تنظيم اللجان المعنية. وعلاوة على ذلك، تتقدم المديرة التنفيذية باقتراح على

المجلس التنفيذي لمواجهة مخاطر العجز في التمويل، يوصى باستخدام المساهمات الجديدة المخصصة لبرنامج تحسين الإدارة المالية لتنفيذ البرنامج مباشرة، مع تأجيل سداد السلفة التي أجازها **المجلس التنفيذي** في أواخر عام ١٩٩٧ من الحساب العام ومقدارها ١٠ ملايين دولار، إلى أن يتم الانتهاء من توفير كامل التمويل الذي يحتاجه برنامج تحسين الإدارة المالية. وعلى ضوء هذه المعلومات الأساسية، اتضح أنه لم يتبق سوى مبلغ ٧,٥ مليون دولار يتعين على **البرنامج** تعبئته لمواصلة تنفيذ برنامج تحسين الإدارة المالية على أساس تكلفته الحالية.

١٥- رحبت **اللجنة** بالأنشطة المنجزة ولم تبد أي اعتراض على اقتراحات المديرة التنفيذية لمعالجة مخاطر العجز في تمويل برنامج تحسين الإدارة المالية. غير أن **اللجنة** أوصت بتقديم معلومات دقيقة وحديثة عن التكلفة وعن التمويل، عند عرض الميزانية القادمة، بالإضافة إلى جدول زمني حديث حول استكمال برنامج تحسين الإدارة المالية والتقدم المحرز في تنفيذه.

١٦- تناول المراجع الخارجي في الفقرات ٦٣ – ٦٦ من تقريره المسألة المتعلقة بالمبالغ الضخمة من أموال **البرنامج** النقدية وسياسة استثمارها وإدارتها. وأشارت المديرة التنفيذية إلى القيود المفروضة على استخدامها في الفقرات ١٨– ٢٥ من بيانها، أما الأعمال والأنشطة التي تمت استجابة لتوصيات المراجع الخارجي في تقريره عن الفترة المالية ١٩٩٦ – ١٩٩٧ فقد جاء تفصيلها تحت البند ٥ (الصفحتان ٧٨، ٧٩) من التقرير المرحلي. ولاحظت **اللجنة** إلى أنه وفقا لما جاء في الفقرة ٢٠ من بيان المديرة التنفيذية "الرصيد الفعلي غير المخصص من الحساب العام يبلغ مجموعه ٢١,٤ مليون دولار، ويمكن اعتباره تحت التصرف المطلق **للبرنامج**، على أن يقرر **المجلس التنفيذي** كيفية التصرف فيه". وأدركت **اللجنة** أن الجزء الأكبر من هذا الرصيد يمثل حصيلة سعر الفائدة، وأن **المجلس التنفيذي** قد يرغب في النظر في استخدام جزء من هذا المبلغ لتمويل المبلغ الإضافي الذي يحتاجه برنامج تحسين الإدارة المالية ومقداره ٧,٥ مليون دولار، كما جاء في الفقرة ١٤ أعلاه.

١٧- وطلبت **اللجنة الاستشارية** المزيد من المعلومات والإيضاحات حول مسألة إدارة الأموال النقدية، وتم إبلاغها بأن ملاحظات المراجع الخارجي لم تأخذ في الاعتبار الخطوات التي اتخذها **البرنامج** أثناء وبعد الفترة المالية، بالإضافة إلى التطورات التي طرأت منذ ذلك الحين. ومن بينها أن **اللجنة الاستشارية** للاستثمارات التابعة **لمنظمة الأغذية والزراعة**، بعد استعراض سياسة **البرنامج** الاستثمارية والتعقيب عليها، وافقت على التوصية التي تقضي بتولي **البرنامج** مباشرة مسئولية إدارة الاستثمارات وحساباتها المصرفية. وستعتبر **اللجنة الاستشارية** للاستثمارات التابعة **لمنظمة الأغذية والزراعة** لجنة **استشارية للبرنامج** مع استخدامها لسياسة **البرنامج** الاستثمارية كمعيار. ويهدف **البرنامج** إلى الاضطلاع بغالبية الوظائف المالية في مستهل عام ١٩٩٩، ويجرى حاليا الاتفاق مع إحصائيين متخصصين في إدارة الحوافظ المالية لتولى إدارة أمواله النقدية. ورحبت **اللجنة الاستشارية** بهذه الأعمال، وأوصت بتقديم المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في هذه الخطوات وبتنفيذها عند عرض الميزانية القادمة.

١٨- وفي نفس الوقت الذي أخذت فيه **اللجنة** علما بالأعمال والأنشطة التي تمت فيما يتصل بمشكلة عام ٢٠٠٠، المشار إليها في البند ١١ من تقرير التقدم المحرز في تنفيذ توصيات تقرير المراجع الخارجي، أوصت بأن تقدم المديرة التنفيذية تقريرا إلى **المجلس التنفيذي** في اجتماعه القادم حول الخطوات المتخذة لمعالجة هذه المسألة. وفي رأي **اللجنة** أنه من الضروري إيجاد حل قبل حلول الموعد بكثير، لإمكان اختباره، ومن الأفضل أن يكون ذلك، قرب نهاية منتصف عام ١٩٩٩.